الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للميزانية

مذكرة منهجية تتعلق بتحضير ميزانية برامج لسنة 2022 لغرض تجريبي

في إطار تنفيذ الإطار الميزانياتي الجديد المنصوص عليه في القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم (LOLF) ونصوصه التطبيقية، المذكورة أسفله، والتي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2023، تم برمجة تمرين تجريبي ثاني متعلق بإعداد ميزانية البرامج لسنة 2022 لغرض تجريبي، وهذا من أجل تمكين جميع الفاعلين من استيعاب إجراءات وأدوات التسيير الجديدة المنصوص عليها في القانون العضوي.

تهدف هذه المذكرة لاقتراح منهجية من أجل شرح المراحل الأساسية لإعداد تقرير عن الأولويات والتخطيط من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية. **سيتم عرض هذه التقارير أمام المجلس الشعبي الوطني.**

إن اعداد وعرض مشروع الميزانية لسنة 2022 في شكله الكلاسيكي وشكله الجديد حسب القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، من شانه تعزيز فهم واستيعاب مبادئ وقواعد إصلاح الميزانية من الجميع: البرلمان، الوزارات، المؤسسات العمومية، إلخ.

في هذا الصدد ينبغي تقديم الاعتمادات وفق الشكل الجديد والتأكد من تناسقها مع المدونة الحالية. فتحول اقتراحات الميزانية المقدرة بعنوان الميزانية التقليدية لسنة 2022 نحو ميزانية البرامج و يتم تقسيمها حسب التصنيفات الثلاثة الجديدة على مدى متعدد السنوات، حيث تكون موزعة من جهة حسب البرامج و البرامج الفرعية و من جهة أخرى حسب العناوين، الفئات والفئات الفرعية مع تحديد الوحدات الإدارية (مراكز المسؤولية).

تذكير:

في إطار إعداد القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، تم نشر 12 مرسوما تنفيذيا في موقع الأمانة العامة للحكومة، كما يلي:

1- مرسوم تنفيذي رقم 20-335 مؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يحدد كيفيات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى؛

2- مرسوم تنفيذي رقم 20-353 مؤرّخ في 30 نوفمبر سنة 2020، يحدد العناصر المكونة لتصنيف إيرادات الدولة؛

3- مرسوم تنفيذي رقم 20-354 مؤرّخ في 30 نوفمبر سنة 2020، يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدول؛

4- مرسوم تنفيذي رقم 20-382 مؤرّخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط إعادة استعمال الاعتمادات الملغاة؛

5- مرسوم تنفيذي رقم 20-382 مؤرّخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط وكيفيات حركة الاعتمادات المالية وكذا كيفيات وضعها حيز التنفيذ؛

6- مرسوم تنفيذي رقم 20-384 مؤرّخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط وكيفيات تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة خلال الفترة التكميلية؛

7- مرسوم تنفيذي رقم 20-385 مؤرّخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد كيفيات تسجيل واستعمال الأموال المخصصة للمساهمات بعنوان البرامج المسجلة في ميزانية الدولة؛

8- مرسوم تنفيذي رقم 20-386 مؤرّخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط استعادة الاعتمادات المالية؛

9- مرسوم تنفيذي رقم 20-387 مؤرّخ في 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد كيفيات إنشاء جدول التعداد المرفق بمشروع قانون المالية؛

10- مرسوم تنفيذي رقم 20-403 مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج؛

11- مرسوم تنفيذي رقم 20-404 مؤرّخ في 29 ديسمبر سنة 2020، يحدد كيفيات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية؛

12- مرسوم تنفيذي رقم 21-62 مؤرخ في 8 فبراير سنة 2021، يحدد إجراءات التسيير الميزانياتي والمحاسبي الملائمة لميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى المستفيدة من تخصيصات ميزانية الدولة؛

سمحت ندوات التعميم المنعقدة خلال شهري جانفي و فيفري 2021، لصالح كافة الوزارات و المؤسسات العمومية، بإضافة توضيحات أكثر للمستخدمين حول مضمون النصوص الرئيسية من بينها الإطار الميزنياتي المتوسط المدى، تصنيفات أعباء الميزانية، حركة الاعتمادات، شروط نضج و تسجيل البرامج و كذا تسيير تفويض الاعتمادات.

1- البرنامج:

المادة **23** من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (الفقرة 4) تعرف البرنامج على أنه مجموع الاعتمادات المالية التي تساهم في إنجاز مهمة خاصة تابعة لمصلحة أو عدة مصالح لوزارة واحدة أو عدة وزارات أو مؤسسة عمومية، ومحددة حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة.

البرنامج: (1) يؤسس لإطار جديد للمسؤولية ولتنفيذ السياسات العمومية، (2) يعتبر قاعدة للمناقشات أثناء ندوات الميزانية، (3) يشكل معيار تخصيص الموارد وإطار رسمي لتقديم الميزانية، (4) وهو الوحدة التنفيذية للميزانية.

2- البرنامج الفرعي:

تنص المادة 4 من المرسوم التنفيذي 20-404 على " الاعتمادات المالية المسجلة بعنوان البرنامج موزعة على برنامج فرعي واحد أو عدة برامج فرعية وحسب الأبواب. ويعد البرنامج الفرعي تقسيما ذا طابع وظيفي للبرنامج".

يستخدم هذا التقسيم الى برامج فرعية في إعداد ميزانية البرامج المتقاطع مع طبيعة النفقات ويمثل فئة من فئات مراسيم توزيع الاعتمادات المالية.

3- التسيير القائم على النتائج:

تنص المادة 2 على أن تنفيذ السياسات العمومية مؤسس على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج انطلاقا من أهداف واضحة وفقا لغايات المصلحة العامة والتي تكون موضوع تقييم.

بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 5 للمرسوم التنفيذي رقم 20- 403 على:" تتم أيضا دراسة البرنامج وفق الأهداف المحددة ومؤشرات الأداء المرتبطة بهذه الأهداف".

البرنامج هو أداة تسيير مكيفة على إطار أداء الفاعلين في تنفيذ الميزانية حيث أنه يركز على الأهداف المسطرة، النتائج المتوقعة وكذا تقييمها بواسطة مؤشرات أو من حيث تكلفة النشاطات العامة.

الأهداف يجب أن تجسد أولويات السياسة العمومية التي يجب أن تكون:

- عددها محدود وواضحة (لا يتجاوز عددها خمسة او ستة أهداف لكل برنامج)؛
- منسجمة مع توجهات الرئيسية للبرنامج وعلى مدى متوسط الاجل (03 سنوات)؛
- قابلة للقياس بوسطة مؤشرات الأداء لكل سنة مالية.

أما مؤشرات الأداء فيجب أن تكون قابلة للقياس على أساس منهجية صارمة (طريقة الحساب، مصدر المعطيات، إلخ...). تستخدم هذه المؤشرات لتحديد الهدف المرفق بالبرنامج للسنة المالية وقياس مدى تحقيق النتائج.، ويجب أن تكون مؤشرات الأداء:

- عددها محدود، عملية ودقيقة؛
- مناسبة لضمان صلة متينة مع الهدف؛
- قابلة للتحقيق وموثقة.

4- الجانب التوثيقي:

تقدم المادة 75 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 03 وثائق (أحجام) مرفقة لمشروع قانون المالية، وهي كالتالي:

- الحجم 01 و03 المتعلقان على التوالي بمشروع ميزانية الدولة والتقسيم الإقليمي لميزانية الدولة والتي يتم إعدادها من طرف وزارة المالية.

- الحجم 2 المتعلق **بتقرير عن الأولويات والتخطيط** يعده كل وزير وكل مسؤول مؤسسة عمومية مكلف بتسيير محفظة البرامج الموزعة حسب الإدارة المركزية، حسب المصالح اللامركزية وكذا حسب الهيئات العمومية تحت الوصاية والهيئات الإقليمية عندما تكلف هذه الهيئات بتنفيذ كل البرنامج أو جزء منه. ويتضمن كل برنامج من هذه البرامج، لا سيما التوزيع بحسب الأبواب للنفقات والأهداف المحددة والنتائج المنتظرة وكذا تقييمها، مع الاشارة لا سيما لقائمة المشاريع الكبرى.

تم تحديد الموعد النهائي لتقديم التقارير حول الأولويات والتخطيط المقترحة من قبل الوزراء ومسؤولو المؤسسات العمومية في موعد **لا يتجاوز 23 ماي 2021.**

الادوات المتاحة (نسخة إلكترونية):

1) هيكل البرنامج (البرامج والبرامج الفرعية) قابل للتحديث؛
2) تصنيف النفقات حسب الطبيعة الاقتصادية ووصف الحسابات المتعلق به؛
3) تقرير عن الأولويات والتخطيط في نسخة Word؛
4) ملف Excel مصحوب بمذكرة استخدام من أجل إعداد التقرير حول الأولويات والتخطيط.

الإجراءات المتبعة لإعداد ميزانية البرامج لسنة 2022:

المراحل الرئيسة الواجب إتباعها لإعداد تقرير الأولويات والتخطيط هي كالتالي:

المرحلة الأولى: إنشاء/ تحديث التصنيف حسب النشاط (هيكل البرامج)

المطلوب من كل وزارة ومؤسسة عمومية مراجعة هيكل البرامج، المستخدم خلال السنة المالية السابقة (ميزانية البرامج 2021)، مرفق في قرص مضغوط، وتحديثه إذا لزم الأمر، أو اقتراح هيكل جديد أكثر إثراءً، من خلال تحديد، لكل هيكلة برنامج، البرنامج أو البرامج الفرعية المرتبطة به.

من المقرر تحديد البرامج الفرعية في إطار هذه التجربة بالإضافة إلى تقديرها المالي، من أجل إعداد مراسيم التوزيع ابتداء من انطلاق السنة المالية 2022 (جانفي) وفقا للمادة 79 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية.

من المقرر أيضا إعداد وثائق البرمجة الأولية للاعتمادات المنصوص عليها في المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 والذي يحدد شروط الإدارة وتفويض الاعتمادات، وسيتم تقديم مخطط لهذه الوثائق في وقت لاحق. كما تنص وثائق برمجة الاعتمادات الأولية هذه على

تخصيص اعتمادات البرنامج للنشاطات. لهذا الغرض، ينبغي الشروع في التفكير في تعريف النشاطات والنشاطات الفرعية، عند الضرورة.

المرحلة 2: التصنيف حسب الوحدات الإدارية (الهيكل التنظيمي)

انطلاقا من التنظيم الوزاري، يتم تحديد الوحدات التنظيمية أو مراكز المسؤولية للتسيير الميزانية والمستفيدة من اعتمادات المخصصة للوزارة:

- المصالح المركزية؛
- المصالح الغير ممركزة؛
- الهيئات الخاضعة للوصاية؛
- الهيئات الإقليمية لميزانية الدولة.

المرحلة 3: الربط بين هيكل البرامج والهيكل الإداري

لكل مستوى من مستويات النشاط، يتم الربط بين هيكل البرامج والوحدة التنظيمية (المصالح المركزية، المصالح اللامركزية، المؤسسات تحت الوصاية؛ الهيئات الإقليمية لميزانية الدولة).

مثال: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

البرنامج: البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يتم إلحاقه بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

المرحلة 4: تحديد مسؤولي البرامج

هذه المرحلة تربط كل برنامج بمسؤول حسب المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 20-404

مثال: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مسؤول برنامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي هو المدير العام للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي

المرحلة 5: الانتقال من الميزانية الحالية الى الميزانية الجديدة حسب القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية "ملف إكسل " Excel

تتمثل هذه المرحلة في إدخال بيانات الميزانية (المقترحات) في برنامج إكسل Excel الذي يحتوي على الجداول (الأوراق) التالية:

1. قائمة البرامج والبرامج الفرعية؛
2. المستخدمين؛
3. جدول المراسلة،
4. قاعدة بيانات التسيير؛
5. قاعدة بيانات التجهيز؛
6. التوجيهات؛
7. النتائج؛
8. جداول تقرير الأولويات التخطيط RPP الحقيبة؛
9. جداول تقرير الاولويات التخطيط RPP برنامج 1.

سيرفق القرص المضغوط بمذكرة الاستخدام المتعلق ببرنامج اكسل، التي تتيح تسهيل عمل إعداد تقارير أولويات التخطيط.

المرحلة 6: توزيع الميزانية الشاملة حسب البرامج والبرامج الفرعية.

يشرح هذا الجزء المواقف المتخذة لتوزيع الميزانية الشاملة حسب البرامج والبرامج الفرعية.

1- الموقف المتخذ فيما يتعلق بالعنوان 1: (نفقات المستخدمين):

- توزيع العنوان 1 حسب "البرنامج":

يتركز مفتاح التوزيع لتقدير الأجرة على توزيع الموظفين حسب الهياكل المرتبطة بالبرنامج (عدد الموظفين حسب الهياكل).

- التوزيع حسب "البرنامج الفرعي":

يتركز مفتاح التوزيع لتقدير الأجرة على توزيع المستخدمين حسب الهياكل المرتبطة بالبرنامج الفرعي. (عدد المستخدمين حسب الهياكل).

2- الموقف المتخذ فيما يتعلق بالعنوان 2: نفقات تسيير الخدمات.

يجب تطبيق نفس النسبة المقدرة للمستخدمين فيما يخص نفقات تسيير النفقات نظرا للصلة القوية الموجودة بين نوعي النفقتين.

حالة خاصة: يتم ربط الفصول التي لا يمكن توزيعها حسب البرامج ببرامج الإدارة العامة (مثال: النفقات القضائية، التكاليف الملحقة، صيانة المباني).

3 - الموقف المتخذ فيما يتعلق بالعنوان 3: نفقات الاستثمار:

فيما يخص مشاريع الاستثمار: إدخال كل المعلومات المتعلقة بمشاريع الاستثمار وربط كل مشروع بالبرنامج والبرنامج الفرعي المتعلق بذلك. (تدوين مواصفات المشاريع، بما فيه البرامج الجديدة PN والمشاريع في إطار الانجاز PEC (إعادة التقييم)، رخص الالتزام، الاعتمادات، ...). تمثل رخص الالتزام رخص البرامج المستعملة في الميزانية الكلاسيكية.

حالة خاصة: يتم ربط المشاريع التي لا يمكن ربطها حسب البرامج ببرامج الإدارة العامة.

فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى للدولة: إدخال كل المعلومات المتعلقة بالمشاريع الكبرى وربط كل المشاريع الكبرى بالبرنامج والبرنامج الفرعي المتعلق بهما. (المرجع: المادة11 للمرسوم التنفيذي رقم 20-403).

4- الموقف المتخذ فيما يتعلق بالعنوان 4: نفقات التحويل:

فيما يخص مساهمات المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (EPIC)، يجب ربط كل مساهمة بالبرنامج والبرنامج الفرعي المتعلقة بهما.

حالة خاصة: سيتم ربط المساهمات التي لا يمكن توزيعها حسب البرنامج ببرنامج الإدارة العامة.

فيما يخص حسابات التخصيص الخاصة CAS: يجب أن تدون هبات حسابات التخصيص الخاصة (الحسابات الرأسمالية) مسجلة تحت نفقات التحويل ومرتبطة بالبرنامج والبرنامج الفرعي المتعلق بها.

المرحلة 7: تقدير مبلغ سنتي 2023-2024 (تعدد السنوات)

لتقدير ميزانية سنتي 2023 و2024، تستخدم نفس إجراءات الميزانية الكلاسيكية.

المرحلة 8: إعداد التقرير حول الأولويات والتخطيطRPP

يتشكل التقرير حول الأولويات والتخطيط حسب الأقسام التالية:

القسم 1: رسالة الوزير

القسم 2: المحفظة

القسم 3: تخطيط مدقق للبرنامج (حسب عدد البرامج).

يتشكل التقرير حول الأولويات والتخطيط من جزء النص وجزء آخر متعلق ببيانات الميزانية كما يلي:

1 – المعلومات المتعلقة بأقسام النص (رسالة الوزير، الحقيبة، إطار الأداء مع تثبيت حسب برامج الأهداف، المِؤشرات والغايات)؛

2 – المعلومات المتعلقة بالجداول المالية (التدوين من ملف اكسل).

ملاحظة: لمزيد من المعلومات الإضافية، يرجى التواصل مع:

البريد الإلكتروني:

السيدة صاحبي فايزة faiza.sahbi@mf.gov.dz

السيدة لدرع إلهام ladraailhem@yahoo.fr

السيدة شعبان ليندة lynda.chabane.mf@gmail.com

الهاتف: 06-54-59-021

الفاكس: 40-53-59-021